# قضايا الفلسفة الإسلامية

من المشكلات التي تعرض لها فلاسفة الإسلام بالجدال مشكلة إثبات وجود الله، وصفاته، ووجود العالم أحادث هو أم قديم، ومشكلة النفس الإنسانية، وهل هي موجودة وخالدة أم فانية؟

**القضية الأولى: الله**

تناقش هذه القضية من خلال آراء الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد، وأما الكندي فقد ألف رسالة في الفلسفة الأول، وهي البحث عن الإلهيات، وهي عنده من أشرف العلوم، لأنها علم الحق. فالله هو عنده هو العلة الأولى، وهو الفاعل الأول والمتمم لكل شيئ و**مؤيس** الكل عن ليس، و**الأيسُ** هو الوجود وضده **اللّيس** وهو العدم، فالله هو موجد الكل من العدم.

وقد تأثر **الكندي** في هذه الرسالة بكتاب الربوبية (إيثولوجيا) المنسوب لأرسطو، وهو كتاب يبحث في الإلهيات كتبه أفلوطين الإسكندريونسبه فلاسفة الإسلام خطأ إلى أرسطو، وفكرة الأيس عن ليس: خلق الوجود عن عدم فكرة أصلية عند الكندي، وهي فكرة إسلامية تعني خلق العالم من عدم. والكندي في هذه الرسالة يُخالف أرسطو الذي يقول بقدم العالم، وهذه إحدى المسائل التي جعلت الكندي مفكراً أصيلاً في نظر بعض النقاد.

تعد دراسة **الكندي** الفلسفية لمشكلات الألوهية استمراراً لموقفه الكلامي الإعتزالي، ونجد صورة لهذا الموقف في رسالتيه المعنونتين: (في الفلسفة الأولى ) و "في وحدانية الله وتناهي جرم العالم" وفي هاتين الرسالتين يبحث الكندي في طبيعة الله ووجوده وصفاته.

فالله من حيث طبيعته هو الآنية الحقة (التي لم تكن ولا تكون أبداً لم يزل ولا يزال أيس أبداً) فالله هو الوجود التام الذي لم يسبقه وجود ولا ينتهي له وجود ولا يكون وجود إلاّ به، وهو كذلك من حيث الصفات واحد تام فالوحدة من أخص صفات الله إذ هو واحد بالعدد واحد بالذات، وواحد في فعله بحيث لا يمكن أن يحدث تكثر في ذاته نتيجة لفعله، وهو لا تجوز فيه الكثرة لأنه ليس له هيولى أو صورة أو كمية أو كيفية أو إضافة، وليس له جنس أو فصل أو شخص أو خاصة أو عرض عام، وكذلك فهو ليس متحركاً ومن ثم فهو وحدة محضة، وكذلك هو أزلي أي أنه ليس هناك ما هو أقدم منه....وهو كذلك لا يخضع للفساد ولا يتحرك، ولهذا الموجود الأزلي فعل خاص به أي الإبداع ويعرفه بأنه : "تأييس الأيسات عن ليس" ومن ثم فالله هو العلة الأولى وهو الفاعل الأول والمتمم لكل شيئ.

**براهين وأدلة وجود الله:**

وللكندي براهين وأدلة على إثبات وجود الله وهو يقيم هذه البراهين على وجود الحركة والكثرة والنظام كما فعل أرسطو وغيره من فلاسفة اليونان، وبرهانه الأول يستند إلى صفة الحدوث، فالشيئ في نظره لا يمكن أ، يكون علة لذاته، أي موجدا لذاته، فالعالم حادث وله بداية في الزمان لأنه متناهي.

أما **الدليل الثاني**: فهو برهان الكثرة، فقد رأى الكندي أن الأشياء المحسوسة متكثرة بالأنواع ومتحدة بالأجناس، فالحيوان واحد بالجنس كثير بالأنواع، حيث يضم الانسان والحمار والحصان...إلخ، فالإشتراك في الوحدة يرجع إلى علة أ,لى أو ما بعدها علة، هي علة اشتراكها في الوحدة، وهذه العلة الأولى هي الله.

أما **البرهان الثالث** على وجود الله فهو برهان التدبير، وهو دليل الغائية في الوجود المحسوس، فالعالم المحسوس لم يوجد عبثاً، بل لا بد له من مدبر، ولا يمكن معرفة المدبر إلاّ بمعرفة تدبيره، وهو الكون المحسوس المنظم.

**2- الفارابي**(870-950م): ويعد الفارابي وهو تركي الأصل من إقليم فاراب بتركيا وأمه فارسية، لقبه مؤرخو الفلسفة بالمعلم الثاني، نظرا لتأثره بأرسطو المعلم الأول، وقد عرفت فلسفته بأنها فلسفة توفيقية يحاول فيها الفارابي أن يوفق بين عقيدته الإسلامية وفلسفة اليونان.

ودليله على وجود الله فهو دليل الوجوب والإمكان، حيث يقسم الموجودات إلى قسمين: ممكن الوجود وواجب الوجود. فواجب الوجود عنده هو الموجود الذي وجوده من ذاته، فإذا فرض عدم وجوده لكان ذلك محالا، ممكن الوجود فهو الذي وجوده من غيره، فإذا فُرض عدم وجوده لما كان ذلك محالا. والوجود الممكن يتعادل وجوده وعدمه، أي أن وجوده وعدمه سواء إلا إذا تلرجح أحدهما على الآخر. فإذا ترجح وجوده كان لابد له من مرجح يرجح وجوده على عدمه، أي لابد له من موجد ترجح عنده الوجود على العدم فأخرجه إلى الوجود. فلابد لكل موجود ممكن الوجود من مرجح لوجوده على عدمه، ولا يمكن أن تمضي سلسلة المرجحات الممكنة الوجود إلى ما لانهاية لأن هذا محال، فلا بد إذن أن نصل إلى مبدأ أول هو علة وجود كل الممكنات في العالم.

وقد رفض الفارابي دليل الحكماء الطبيعيين الذين يرون أنه لابد من الاستدلال على وجود الله بأثاره لأن الصنعة تدل على الصانع، وهذا يعني أنهم يصعدون من الفعل إلى الفاعل، ومن المخلوق إلى الخالق، لكنه يرى أنهم يفكرون في الأفعال التي تصدر في العالم فلا يتجاوزون عالم الحوادث المتناقضة، ولا يجدون تصورات شاملة للموجودات. أما الفارابي فقد أراد الوصول إلى العلة الأولى والوحيدة، وهذه العلة هي واجب الوجود، الذي يحمل في ذاته البرهان على أنه واحد لا شريك له، فلو وجد موجودان كل منهما كامل الوجود وواجب الوجود لكانا متفقين من وجه ومتباينين من وجه آخر، وما به الاتفاق غير ما به التباين، فلا يكون كل منهما واحدا بالذات، فالموجود له غاية الكمال يجب أن يكون واحدا